

ولو طهرت بجزء القارة مع الحنطة ولم يظلم انزله يشفى للضرورة والبسطة اذا
 وقعت من الرجاجة في الماء وفي المرق لا يفسده وكذا السخنة اذا وقعت
 من أنها رطبة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست بجسمة كونهما
 في محلهما وكذا الاغذية بكسر العذرة وفتح الفم وقد تكسر وهي عاكسة في صورة
 الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الحنفية اذا خرجت من ثمة ميتة سواء
 كانت جامدة او عافية وعندهما اي يوجبته والى مدة متخفة تظهر بالفساد
 اذا لو خرجت من مذكاة فله خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على
 هذا اقاى المستعمل نجس بحاسة غليظة عند الحنفية في رواية الحسين بن
 زياد عن عبد الله بن يوسف بن جاسم بن حنفية وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا
 وعند محمد وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا طاهرة تطهر اي غير مطهر وبها أخذ
 اكثر ائمة حتى وهو طاهر لرواية وعلمه الغشوق لانه لم يرد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم والصحابة التجرعة فكان طاهر لم يرد عنهم انهم حملوه في الاسفار
 سيما في الاماكن العدمية اى والان بعضهم اخذه من عضو غيره واستعمل
 فمد على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمله حدثا او يوثق
 خلافا لرافع في غير حديث واما استعماله في كل حال انزل به حديث اى اذا استعمل
 من به حديث ولو بلا نية او استعماله في البدن على وجه التوبة اى العبادة
 اى قصد استعماله التوب الى الله تعالى ولو كان مستعمله غير حدث كما لو
 على الوضوء فهو بصير مستعملا باحد بين الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يصير مستعملا الا بالتقربة فلو توفى او اغتسل وهو محدث با
 نية تعليم الغير او التبرؤ لا يصير مستعملا عنده وان كان قد انزل به الحديث
 لعدم نية التقربة ثم اذا اغتسل بصير مستعملا اذا اراد العن البدن في الغسل او عن
 العضو الذي استعمل فيه في الوضوء للضرورة النظير وعند البعض لا يصير
 مستعملا حتى يستقر في مكان والتصحيح انه كما انزل من العضو صار مستعملا

مستعملا لرواى الضرورة وقوله او يستعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل
 في غيره كالنوب مثلا في ذلك لا يصير مستعملا ولو كان مع نية التوبة ويخبر فيه
 فالوضوء يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة فاذا بصير مستعملا اذ
 على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر او القصاص او غسلت يديها من الوضوء
 او العين او الخنا او الدسم وكان الرجل لا يصير ذلك مستعملا ان
 لم يكن على يدها حديث بالاتفاق لعدم وجود شئ من الامرين والافضل
 قول محمد خاصة وفيه وفيه قاضين ان المحدث او الجنب اذا دخل بيده في
 الاثاء للاغتلاف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعملا وكذا
 لو ادخل يده في الجيب الى المرفق الاخراج الكوثر لا يصير مستعملا وكذا الجنب
 اذا دخل رجله في البئر لطلب الدلو لا يصير مستعملا للضرورة بخلاف ما
 لو ادخل يده او رجله للبئر ولو اغتسل الجنب الماء بغيره لا يبرئ العضو من النجاسة
 يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبرئ ظهورا قال قاضيان ان هو
 الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في الاثاء يبرئ النفس ان ادخل
 الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كما
 في خلاصة ونجها الظاهر اذا اغتسل في البئر بنية التقربة افسده وان اغتسل
 لطلب الدلو وليس على يده نجاسة ولم يترك فيه جسده لم يفسده عند جمهور
 اقول وكذا لو ذلك لانه لا يفسد الا بالوضوء والوضوء في اعضا العضو فاقطع
 انه لا يصير مستعملا وكذا اذا غسل ثوبا وان طهره وان ادخل القبر يده
 في الاثاء وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز التقصير به وان شك في طهارتها يجب
 ان لا يتوضأ به وان توضأ به جاز هذا اذا لم يتوضأ به وان توضأ به ثوبا
 اقتضت فيه التقية من الاحتياط لا يصير مستعملا اذا كان جازا لا يبرئ
 تقربة معتبرة وان انقض من غسله الجنب في الاثاء لا يفسد الماء ان
 سال في سبيلنا فانه يعيده وعلى هذا عرض الحام وعلى قول محمد وهو